LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

حكم العائلتين في ليبيا.. الفساد في ليبيا بين النفـــوذ المدنـــي والعسكـــري.. دراســـة

مقارنـــة لملفـــات عائلتـــي الدبيبـــة وحفتر

وحـــــدة الأبحـــــاث والدراســـــات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

قـــراءة تحليليـــة
24 يوليـــو 2025

www.lcsms.info
lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023
www.lcsms.info

حكم العائلتين في ليبيا..

الفساد في ليبيا بين النفوذ المدني والعسكري..
دراسة مقارنة لملفات عائلتي الدبيبة وحفتر

قراءة تحليلية

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

24 يوليو 2025

فهرس المحتويات

المقدمة..... 5

أولاً: ملامح الفساد المؤسسي بين عائلتي الدبيبة وحفتر..... 6

ثانيًا: الشبكات العائلية والدوائر المقربة حول الدبيبة وحفتر..... 7

ثالثًا: استراتيجيات الإثراء والتمويه لعائلتي الدبيبة وحفتر..... 9

رابعًا: أنماط التغلغل المؤسسي لدى عائلتي الدبيبة وحفتر..... 11

خامسًا: الفساد الاقتصادي والعسكري في ليبيا: مقارنة شاملة بين عائلتي الدبيبة وحفتر 12

سادسًا: الأثر الهيكلي للفساد في ليبيا وانعكاساته على الدولة والتنمية..... 15

سادسًا: ردود الفعل المحلية والدولية تجاه الفساد..... 18

سابعًا: رؤية مستقبلية شاملة لمواجهة الفساد في ليبيا..... 20

الخاتمة..... 22

المقدمة

تمثل ظاهرة الفساد في ليبيا إحدى أبرز التحديات التي تواجه مسار التحول السياسي والاقتصادي في البلاد منذ سقوط نظام القذافي عام 2011. وقد تجذرت هذه الظاهرة في بنية الدولة الليبية عبر عقود من الحكم الاستبدادي، لتتحول بعد الثورة إلى نمط ممنهج يتغلغل في مفاصل الدولة ومؤسساتها، مستفيداً من حالة الانقسام السياسي والصراع المسلح وغياب الرقابة الفعالة.

وفي هذا السياق، **برزت عائلتان رئيسيتان على مسرح الأحداث الليبية، هما عائلة الدبيبة وعائلة حفتر، حيث تمكنتا من تأسيس شبكات نفوذ واسعة وتراكم ثروات هائلة في ظل الفوضى السياسية والأمنية التي تعيشها البلاد.** وتكتسب دراسة ملفات هاتين العائلتين أهمية خاصة، كونهما تمثلان نموذجين مختلفين للفساد السياسي والاقتصادي في ليبيا المعاصرة، مع اختلاف الأدوات والآليات المستخدمة في كل حالة.

فمن جهة، تبرز عائلة الدبيبة كنموذج للفساد المؤسسي المتجذر في قطاع الإنشاءات والمقاولات العامة، حيث استفاد " على الدبيبة " من موقعه كرئيس لجهاز تطوير المراكز الإدارية (ODAC) خلال حقبة القذافي لبناء إمبراطورية اقتصادية عائلية، امتدت لاحقاً إلى استثمارات خارجية ضخمة. وقد تعززت هذه الشبكة مع وصول عبد الحميد الدبيبة إلى رئاسة الحكومة، مما أتاح للعائلة نفوذاً سياسياً واقتصادياً غير مسبوق.

ومن جهة أخرى، تمثل عائلة حفتر نموذجاً للفساد المرتبط بالسيطرة العسكرية والأمنية، حيث استغل خليفة حفتر سيطرته على مناطق شرق ليبيا وجنوبها لبناء شبكة اقتصادية موازية، تعتمد على الاستيلاء على الموارد العامة وتهريب النفط والوقود، فضلاً عن تأسيس كيانات عسكرية تديرها العائلة مباشرة، كما هو الحال مع كتيبة طارق بن زياد التي يقودها نجله صدام حفتر.

أولاً: ملامح الفساد المؤسسي بين عائلتي الدبيبة وحفتر

إن الفساد في ليبيا لا يتجلى فقط في الأرقام المنهوبة أو العقارات في الخارج، بل يتجسد في البنية التنظيمية التي تدير وتُشرعن هذا الفساد. فـ بينما نمت شبكات الفساد لدى عائلة الدبيبة داخل الأطر الشكلية للدولة، من خلال استغلال مؤسساتها، اعتمدت عائلة حفتر على منظومة موازية خارجة عن القانون والدولة، بُنيت على القسر والسيطرة العسكرية.

وفي الجدول رقم (1) أدناه يُبرز السمات البنيوية العميقة التي تميز نمطي الفساد لدى العائلتين، ويكشف كيف يتغلغل كل منهما في مفاصل الدولة بآليات مختلفة.

الجدول (1): يستعرض مقارنة بنيوية بين نماذج الفساد لدى العائلتين

معيار المقارنة	عائلة الدبيبة	عائلة حفتر
الجذور التاريخية	• امتداد مباشر للنظام السابق عبر تولي على الدبيبة إدارة جهاز ODAC منذ عام 1989	• نشأت بعد 2011 عبر الصعود العسكري والسياسي لخليفة حفتر
مصدر النفوذ الأساسي	• الإنشاءات والمقاولات العامة ثم النفوذ السياسي من خلال رئاسة الحكومة.	• السيطرة على الأرض بالقوة العسكرية والأمنية خصوصًا في الشرق والجنوب
الهيكل التنظيمي	• شركات رسمية ـ مؤسسات حكومية عقود قانونية ظاهرًا ونفوذ شبكي داخل البيروقراطية	• وحدات عسكرية ميليشيات موالية كيانات اقتصادية وأمنية خارج الإطار الرسمي
نطاق السيطرة	• قطاعات الإنشاءات والاستثمار وتحكم إداري في مؤسسات الدولة المالية والخدمية	• قطاعات النفط، الوقود التهريب المنافذ البرية والبحرية
الشرعية القانونية	• تمويه قانوني واستغلال الثغرات ضمن مؤسسات الدولة الرسمية	• غياب تام للشرعية القانونية واعتماد على فرض الأمر الواقع بالسلاح

يشير الجدول أعلاه، إلى اختلاف جوهري في طبيعة الفساد بين عائلتي الدبيبة وحفتر، لا من حيث الحجم فقط، بل من حيث المنهج والبنية والمجال الذي ينتشر فيه كل نمط.

فعائلة الدبيبة تمثل نموذجًا للفساد البيروقراطي الذي يتغلغل في المؤسسات المدنية، ويستخدم أدوات الدولة نفسها لشرعنه الاستيلاء على المال العام. وعبر شبكة معقدة من الشركات

والعقود الحكومية، تمكنت العائلة من بناء امبراطورية اقتصادية ترتكز على النفوذ الرسمي والاستفادة من الثغرات القانونية. وهذا النوع من الفساد يرتدي غطاءً مؤسسيًا، وهو ما يجعله أكثر خداعًا وأشد خطرًا على المدى البعيد لأنه يفرغ الدولة من مضمونها وهي لا تزال تبدو قائمة في الشكل.

أما **عائلة حفتر**، فهي تمثل النموذج الصريح للفساد القائم على القوة المسلحة، حيث تنشأ منظومة موازية للدولة تمامًا. ويهيمن هذا النمط على الموارد الطبيعية الحيوية مثل النفط والوقود، ويسيطر على الحدود والمعابر، ويتعامل مع الدولة المركزية وكأنها كيان منافس أو حتى تابع. والفساد هنا لا يمر عبر المؤسسات بل يتجاوزها، مما يجعل من المحاسبة القانونية شبه مستحيلة في ظل موازين القوة القائمة.

" وهذا التفكيك يُظهر أن الفساد الليبي لا ينحصر في مجرد نهب الثروات، بل يتجذر في هيكل سلطوي مزدوج: أحدهما قانوني ظاهريًا لكنه فاسد في الجوهر، والآخر عسكري يمارس الفساد بقوة السلاح دون أي اعتبارات قانونية أو مؤسسية."

ثانيًا: الشبكات العائلية والدوائر المقربة حول الدبيبة وحفتر

لا يمكن فهم منظومة الفساد في ليبيا دون تفكيك الدوائر المقربة من أصحاب السلطة، حيث يتضح أن كلاً من عائلتي الدبيبة وحفتر لم يعتمدا فقط على مؤسسات الدولة أو القوة العسكرية، بل على شبكات محكمة من الشخصيات العائلية والعسكرية والمالية، شكّلت امتدادًا شخصيًا لنفوذهما ومكنتهما من تعزيز سلطتهما، وتأمين مصالحهما، وقمع خصومهما. وتتسم هذه الشبكات بعناصر مشتركة :**القرابة العائلية، الولاء الشخصي، الأدوار التنفيذية، والتورط في الفساد أو الانتهاكات**، لكن تختلف من حيث طبيعة الحماية المستخدمة **:البيروقراطية والمال عند عائلة الدبيبة، والعسكرة والقمع عند عائلة حفتر.**

وجديرا بالذكر فأن كلاً من معسكري الحكم في ليبيا – المدني الذي تمثله عائلة الدبيبة، والعسكري الذي يقوده خليفة حفتر – لم يعتمدا في ترسيخ نفوذهما على المؤسسات الرسمية بقدر ما اعتمدا على دوائر ضيقة من الموالين والمقربين. وهؤلاء الأفراد **لا يؤدون أدوارهم بشكل مستقل، بل يعملون كوكلاء للزعيم، يسهرون على حماية مصالحه، ويغذّون شبكة الولاء من الداخل، غالبًا عبر مواقع رسمية تمنحهم الغطاء القانوني والسياسي.**

وفي حالة **عائلة حفتر**، تتركز الشخصيات المحورية حول المؤسسة العسكرية والأمنية من ابناءه واصهاره والموثقين في المؤسستين بشرط العمل تحت امرة ابناءه. ويعتبر أغلب المقربين منه إما ضباط رفيعو الرتبة أو زعماء قبائل لديهم ثقل ميداني. وهذه الشخصيات تمتاز بقدرتها على فرض السيطرة باستخدام العنف، وتمثل ركيزة الهيمنة القبلية والسياسية، ما يعكس رغبة حفتر في توريث النفوذ لأبنائه وحصر القيادة داخل عائلته.

أما عند **عائلة الدبيبة**، فتميل الدائرة المقربة إلى التمركز حول المال والعلاقات العائلية وشبكات المحسوبية. والشخصيات المؤثرة في محيطه ليست عسكرية، بل إدارية واقتصادية، تدير شركات، وتبرم عقوداً، وتحتكر الوصول إلى مصادر التمويل.

وفي هذا السياق، **تصبح مؤسسات الدولة مجرد أدوات شكلية لشرعنه الفساد، إذ تُستخدم لتمرير المشاريع والعقود لصالح الشبكات العائلية.**

واللافت للنظر في هذه المعادلة أن الحدود بين المعسكرين ليست دائمًا صلبة. فقد ظهر تقاطع واضح بين عائلتي الدبيبة وحفتر في الحالة التي تمثلها شركة " أركينو " النفطية، والتي جمعت في شراكة غير رسمية بين إبراهيم الدبيبة وصدام حفتر.

وهذه الواقعة تكشف أن " **الفساد في ليبيا ليس فقط نتاج صراع معسكرات، بل يشكل أحيانًا نقطة التقاء وتفاهم بين أطراف تبدو متعارضة ظاهريًا. فالتحالفات الخفية حول المصالح**

الكبرى مثل النفط تتجاوز الخصومات السياسية، وتؤكد أن الفساد بات لغة مشتركة بين مراكز النفوذ المختلفة. "

ثالثًا: استراتيجيات الإثراء والتمويه لعائلتي الدبيبة وحفتر

تكشف مسارات تكوين الثروة لدى عائلتي الدبيبة وحفتر عن نهجين متباينين في جمع الأموال وتمويهها. فالنهج **الأول** يرتكز على توظيف المؤسسات الرسمية والغطاء القانوني في شبكات مالية عابرة للحدود، **والثاني** يعتمد على أدوات السيطرة العسكرية والنهب المباشر للموارد. كلا النهجين استثمر في الخارج، لكنّهما اختلفا في الوسائل، والأسواق، وحتى في توقيت بناء ثرواتهما.

ويبرز الجدول رقم (3) التالي ملامح هذا الفارق البنيوي من حيث حجم الثروة، وطرق التمويه، وقنوات التهريب، والمواقع الجغرافية، والتسلسل الزمني.

الجدول (2): يوضح حجم الأموال وآليات الإخفاء

محور المقارنة	عائلة الدبيبة	عائلة حفتر
حجم الثروة المُقدّر	• عقارات في المملكة المتحدة تتجاوز 25 مليون جنيه إسترليني واستثمارات في البرتغال وكندا	• 17 عقاراً مسجلاً في ولاية فرجينيا الأمريكية إضافة إلى أصول غير معروفة في مصر والإمارات
أساليب التمويه	• تأسيس شركات قابضة خارجية (مثل GFH-SGPS) وشبكات مالية أوف شور متعددة	• بيع العقارات بسرعة عند تصاعد التحقيقات واستخدام أسماء أفراد العائلة كواجهة
قنوات تهريب الأموال	• استخدام المصرف الليبي للاستثمار وعقود المقاولات الضخمة لتحويل الأموال للخارج	• الاعتماد على تهريب النفط والوقود والاستحواذ المباشر على موارد مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية التابعة له (طباعة الاموال)
الأصول الخارجية	• متركزة في أوروبا الغربية وكندا وتركيا (البرتغال، بريطانيا، كندا)	• متركزة في أمريكا الشمالية والشرق الأوسط (فرجينيا، مصر، الإمارات)
توقيت تكوين الثروة	• بدأت خلال الحقبة القذافية واستمرت بعد 2011 في ظل الغطاء السياسي.	• تراكمت بعد 2014 تزامناً مع سيطرة حفتر العسكرية على الشرق ومصادر الدخل العام

يكشف الجدول أعلاه، عن تباينات بنيوية عميقة بين عائلتي الدبيبة وحفتر في كيفية تكوين الثروة وتوجيهها وتمويهها. فعلى الرغم من اشتراك العائلتين في ممارسة الفساد ونهب المال العام، فإن

أدوات التنفيذ والبيئة التي استُخدمت فيها هذه الأدوات تختلف بشكل جذري، وتعكس طبيعة النفوذ والسياق الذي نشأ فيه كل طرف.

فمن حيث **حجم الثروة وموقعها الجغرافي**، تركزت استثمارات عائلة الدبيبة في دول مستقرة ماليًا مثل المملكة المتحدة، وكندا، والبرتغال، وهي بيئات توحي بالسعي نحو " شرعنه " الأموال المنهوبة عبر شراء عقارات فاخرة أو تأسيس شركات قابضة ذات طابع قانوني.

في المقابل، أظهرت عائلة حفتر نمطًا مختلفًا، إذ تركّزت ممتلكاتهم في ولايات أمريكية كفرجينيا، بالإضافة إلى أصول غير موثقة في دول مثل مصر والإمارات، ما يعكس استغلالاً سياسيًا للبيئات التي يسهل فيها التلاعب بأدوات الرقابة أو التي تربطها مصالح مباشرة مع حفتر.

أما على صعيد **أساليب التمويه**، فقد تفوقت عائلة الدبيبة في تعقيد شبكات الإخفاء والتهريب، من خلال إنشاء شركات " أوف شور " واستخدام أدوات مالية متطورة تتيح تحويل الأموال دون تتبع مباشر. وهذه الشبكات أضفت طابعًا قانونيًا شكليًا على الأموال، رغم أنها ناتجة عن فساد منهجي. في المقابل، استخدمت عائلة حفتر أساليب أبسط لكنها فعالة، مثل البيع السريع للعقارات عند اقتراب التحقيقات، أو تسجيل الممتلكات بأسماء أفراد العائلة، ما يشير إلى اعتمادهم على الحماية السياسية والأمنية أكثر من الاعتماد على التمويه المالي المنظم.

فيما يتعلق **بـقنوات تهريب الأموال**، اعتمدت عائلة الدبيبة على أدوات الدولة ذاتها، مثل المصرف الليبي للاستثمار، وعقود المقاولات الحكومية، ما يعني أن الأموال خرجت بطريقة " شرعية " ظاهريًا، لكنها موجهة نحو مصالح خاصة. في المقابل، اختارت عائلة حفتر الطريق الأسرع والأكثر فوضوية، حيث جرى الاستيلاء المباشر على النفط والوقود وتهريبهما خارج سلطة الدولة، وهو ما حرم الاقتصاد الليبي من الاستفادة بهذه الموارد، وأدخل عائداتها في جيوب قادة عسكريين ومقربين.

ويكتمل **التباين في توقيت تكوين الثروة**، إذ بدأت عائلة الدبيبة تراكم ثرواتها منذ التسعينيات، مستفيدة من قربها من النظام القذافي، ما يجعلها نموذجًا لفساد" تقليدي " مؤسسي، قائم على المحسوبية وتضخيم العقود. أما ثروة عائلة حفتر فقد تشكلت بعد عام 2014 بشكل متسارع، بالتزامن

مع تصاعد النزاع المسلح في ليبيا، مما يجعلها نموذجًا لفساد الحرب؛ فساد قائم على الفوضى، ويفرض أمرًا واقعًا بقوة السلاح.

وبهذا يتّضح أن **" الفساد في ليبيا لا يتجلى فقط في حجم الأموال المنهوبة، بل في الطريقة التي تُنهب بها، وفي كيفية شرعنتها أو التغطية عليها "**. وإن ما يميز فساد الدبيبة هو أنه مقنّن في الظاهر، لكنه فاسد في الجوهر، بينما يتميز فساد حفتر بأنه مباشر، يُمارس بالقوة ويقوض الدولة من أساسها.

" وهذا التفاوت في البنية والموقع والوسائل يسلط الضوء على حقيقة أن الفساد في ليبيا ليس عشوائيًا، بل منظّم وموجه بحسب أدوات النفوذ المتاحة لكل طرف المال: والبيروقراطية عند الدبيبة، والسلاح والسيطرة عند حفتر. "

رابعًا: أنماط التغلغل المؤسسي لدى عائلتي الدبيبة وحفتر

إن أحد أخطر تجليات الفساد في ليبيا لا يكمن فقط في نهب الأموال أو التلاعب بالموارد، بل في القدرة على اختراق مؤسسات الدولة وتطويعها لخدمة مصالح العائلات الحاكمة. وفي هذا السياق، يبرز نمطان مختلفان من التغلغل المؤسسي:

أحدهما يعتمد على الشرعية الشكلية والبيروقراطية، كما في حالة عائلة الدبيبة، **والآخر** يعتمد على السيطرة المسلحة والهيمنة الفعلية كما في حالة عائلة حفتر. ويعتمد نمط عائلة الدبيبة على أدوات الدولة نفسها، من وزارات وهيئات مالية وشركات عامة، معتمدين على شبكة محسوبية واسعة وتوظيف نفوذهم السياسي في إعادة تدوير المناصب والمصالح عبر واجهات رسمية.

أما عائلة حفتر، فقد تبنّت نمطًا موازيًا للسلطة، يفرض السيطرة على المؤسسات بقوة السلاح، ويؤسس إدارات موازية تعمل خارج نطاق الحكومة المركزية، وهو ما يُعرف بـ **" الدولة داخل الدولة "**. والجدول التالي يُبرز أوجه الفروق الجوهرية في كيفية اختراق كل من العائلتين لمؤسسات الدولة.

الجدول (3): يوضح الآليات التغلغل والسيطرة داخل مؤسسات الدولة

أساس المقارنة	عائلة الدبيبة	عائلة حفتر
المؤسسات المخترقة	• وزارة الإسكان والمرافق، المصرف الليبي للاستثمار، شركات الإنشاءات العامة القابضة للاتصالات	• المؤسسة الوطنية للنفط (الموازية)، المصرف المركزي (الموازي) والمنافذ والجمارك
آليات السيطرة	• تعيين الموالين في مناصب رئيسية، ترسية عقود على شركات مرتبطة بالعائلة	• السيطرة العسكرية المباشرة، تعيين قيادات عسكرية من العائلة والموالين
درجة المأسسة	• عالية، مع وجود غطاء قانوني وإداري يوحي بشرعية الإجراءات	• منخفضة، تعتمد على القوة والواقع المفروض دون بنية مؤسسية حقيقية.
استمرارية النفوذ	• مستمرة عبر عقود، تتجدد بتغير التحالفات السياسية وتدوير المناصب	• مرهونة بالسيطرة العسكرية المباشرة والدعم الخارجي (الإمارات، مصر)
العلاقة بالسلطة التشريعية	• تحالفات سياسية وشبكات مصالح ضمن الأطر الرسمية	• علاقة صراعية أو فرض سيطرة على في مناطق النفوذ

هذا الجدول لا يُظهر فقط طبيعة التغلغل، بل يكشف كيف أن الفساد في ليبيا لا يتطفل على الدولة، بل يعيد تشكيلها من الداخل أو يقيم بدائل عنها. فـ بينما تفرغ عائلة الدبيبة مؤسسات الدولة من مضمونها ويُبقيها قائمة شكليًا، تقوم عائلة حفتر بتهميش الدولة كليًا ويؤسس لبنية موازية مسلحة لا تخضع لأي رقابة.

وفي كلا النموذجين، تُختطف الدولة من الشعب وتُحوّل إلى أداة في يد عائلات تُدير الحكم كما لو أنه شركة خاصة أو مشروع شخصي.

خامسًا: الفساد الاقتصادي والعسكري في ليبيا: مقارنة شاملة بين عائلتي الدبيبة وحفتر

لا يتوقف الفساد في ليبيا عند حد الاستيلاء على الأموال العامة، بل يتعداه إلى بناء منظومات متكاملة تسيطر على الاقتصاد، والمؤسسات، والمجال العسكري. ففي حين أسست عائلة الدبيبة نفوذها من خلال الدولة المدنية ومؤسساتها، بنت عائلة حفتر سلطتها على القوة العسكرية والهيمنة الجغرافية. ويستعرض هذا الجزء من المقارنة خمسة محاور رئيسية توضح مدى تغلغل

الفساد وتأثيره في الاقتصاد الليبي، عبر جداول تفصيلية تتناول القطاعات الاقتصادية المستهدفة، مصادر الأموال وآليات النهب، العلاقة بالمؤسسة العسكرية، توظيف القوة العسكرية لحماية المصالح، والانتهاكات المصاحبة لهذا الفساد.

جدول (4): يظهر القطاعات الاقتصادية التي استهدفتها شبكات الفساد

محدد المقارنة	عائلة الدبيبة	عائلة حفتر
قطاع الإنشاءات	• سيطرة شبه كاملة عبر ODAC وشركة LIDCO	• استيلاء على مشاريع إعادة الإعمار في مناطق النفوذ
قطاع النفط والغاز	• نفوذ محدود عبر تحالفات سياسية	• سيطرة مباشرة على الحقول والموانئ في شرق وجنوب ليبيا
القطاع المصرفي	• نفوذ متزايد من خلال المصرف الليبي للاستثمار.	• سيطرة على فروع المصارف التجارية التابعة المركزي في الشرق وإنشاء مؤسسات موازية.
قطاع العقارات	• استثمارات ضخمة داخلياً وخارجياً (بريطانيا، البرتغال، كندا)	• تركيز على العقارات في الولايات المتحدة، مصر، الإمارات
التجارة والاستيراد	• احتكار عقود التوريد ومواد البناء والمعدات الصحية والادوية	• فرض إتاوات على التجار عبر المنافذ والموانئ البرية والبحرية

الجدول (5): يستعرض الفساد المالي بين الدبيبة وحفتر - منبع الأموال وأدوات السيطرة

محدد المقارنة	عائلة الدبيبة	عائلة حفتر
المصدر الرئيسي للأموال	عقود المقاولات الحكومية والعمولات	عائدات النفط والوقود والإتاوات المفروضة على الموارد
آليات النهب	ترسية عقود بمليارات الدنانير على شركات مملوكة أو مرتبطة بالعائلة	السيطرة المباشرة على الموارد والمنافذ
حجم التلاعب المالي	تضخيم العقود بنسب تصل إلى 300%	استيلاء على عائدات تقدّر بمئات الملايين سنويًا
الغطاء القانوني	عقود رسمية تستغل الثغرات القانونية	غياب تام للغطاء القانوني، واعتماد على الفرض بالقوة

دورة الفساد	طويلة الأمد مع تراكم تدريجي للثروة	سريعة، مع تحويل فوري للأموال إلى الخارج

الجدول (6): يستعرض موقع العائلتين من المنظومة العسكرية في ليبيا

محدد المقارنة	عائلة الدبيبة	عائلة حفتر
الموقع من المؤسسة	خارج الجيش مع نفوذ سياسي على الأجهزة الأمنية	قيادة مباشرة للقوات المسلحة في الشرق
الهيكل العسكري	تحالفات مع ميليشيات وقوات موالية	جيش منظم (القوات المسلحة العربية الليبية) وكتائب خاصة
القيادة العسكرية	غير مباشرة عبر تعيينات وتحالفات	مباشرة عبر حفتر وأبنائه
الشرعية العسكرية	مستمدة من شرعية الحكومة السياسية	مستمدة من السيطرة على الأرض والدعم الخارجي
التسلسل القيادي	غير واضح مع تداخل في الصلاحيات	هرمي، مع تركيز القرار في يد العائلة

الجدول (7): يوضح دور الأجهزة العسكرية في حماية وتمكين النفوذ العائلي

محدد المقارنة	عائلة الدبيبة	عائلة حفتر
حماية المصالح الاقتصادية	قوات موالية لحماية مقرات المشاريع والشركات	الجيش يُستخدم للسيطرة على الحقول والموانئ
السيطرة على الموارد	غير مباشرة، عبر قرارات سياسية وتوجيه المناقصات	مباشرة، بقوة السلاح
التعيينات العسكرية	تعيين موالين في مناصب أمنية واستخباراتية	تعيين أفراد العائلة في قيادة الكتائب والوحدات
الميزانيات العسكرية	تلاعب في ميزانيات الدفاع والأمن ضمن الحكومة	تمويل مباشر من الموارد المُسيطر عليها

العلاقة بالمرتزقة	محدودة، مع الاعتماد على ميليشيات محلية	واسعة، تشمل استقدام مرتزقة أجانب (مثل فاغنر).

الجدول (8): يستعرض الانتهاكات الناتجة عن توظيف القوة العسكرية في الفساد

محدد المقارنة	عائلة الدبيبة	عائلة حفتر
طبيعة الانتهاكات	فساد مالي وإداري في عقود الأمن والدفاع	انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان: إعدامات، تعذيب، إخفاء قسري
النطاق الجغرافي	في مناطق سيطرة حكومة الوحدة الوطنية	في الشرق والجنوب حيث تسيطر قوات حفتر
المسؤولية القانونية	غير مباشرة، من خلال التستر أو التلاعب بالتحقيقات	مباشرة، مع اتهامات شخصية لقيادات العائلة
التوثيق الدولي	تقارير محدودة عن الفساد الإداري والعسكري	تقارير دولية وأممية توثق جرائم حرب وانتهاكات واسعة
المساءلة القانونية	شبه منعدمة، بفضل الحصانة السياسية	دعاوى دولية وحكم غيابي بالإعدام في ليبيا ضد خليفة حفتر نفسه

هذه الجداول، **توضح بجلاء أن الفساد في ليبيا لا يمكن فهمه بمعزل عن التغلغل في مؤسسات الدولة والسيطرة على مفاصلها الاقتصادية والعسكرية. فما يظهر على السطح من فساد مالي، إنما هو امتداد طبيعي لمنظومة عائلية متشابكة، تُوظف الدولة أو تفرض نفسها عليها، وتعيد هندسة الاقتصاد والسيادة الوطنية بما يخدم مصالحها الخاصة.**

سادسًا: الأثر الهيكلي للفساد في ليبيا وانعكاساته على الدولة والتنمية

في ظل حالة الانقسام السياسي والنزاع العسكري، تحوّل الفساد في ليبيا من مجرد ممارسات فردية إلى بنية حاكمة تُعيد تشكيل مؤسسات الدولة ومصير الاقتصاد. وهذه الظاهرة ليست عرضًا جانبيًا، بل هي جوهر النظام القائم في معسكري الشرق والغرب، كما تمثلهما عائلتا حفتر والدبيبة.

وقد أنتج هذا الفساد آثارًا كارثية على مسارات التنمية، وبنية الدولة، واستقرار المجتمع، ناهيك عن امتداداته العميقة إلى الإقليم والدول المجاورة.

والجدول رقم (9) أدناه يختزل أبرز الآثار البنيوية لهيمنة الفساد في ليبيا على المستويات التنموية، الاقتصادية، والمؤسسية، ويوضح كيف أن تغوّل الفساد يعمّق الانقسام، ويفرغ الدولة من مضمونها، ويجعل أي مشروع إصلاحي غير قابل للتحقق ما لم يتم تفكيك شبكات الفساد جذريًا.

الجدول (9): يعرض الآثار البنيوية لهيمنة الفساد في ليبيا

المجالات	عائلة الدبيبة	عائلة حفتر
تأثير الفساد على التنمية	تعطيل مشاريع البنية التحتية، تدني الجودة، وغياب الاستدامة	تعطيل إنتاج النفط، تدمير البنية النفطية، وحرمان الخزانة من الموارد.
الخسائر الاقتصادية المقدرة	مليارات الدنانير في مشاريع وهمية أو متعثرة	مليارات الدولارات من عائدات النفط المهدورة أو المهربة
تأثير الفساد على المواطن	تدهور الخدمات العامة، أزمة في الإسكان والبنية الصحية والتعليمية وتفاقم ازمة السيولة	تفاقم أزمة السيولة، انهيار المرافق، وغياب العدالة في التوزيع
تأثير الفساد على الاستثمار	طرد الاستثمار الأجنبي، اختلال المنافسة، ومناخ طارد لرؤوس الأموال	تقويض ثقة المستثمرين في قطاع الطاقة، وارتفاع المخاطر السيادية
الاستدامة الاقتصادية	استنزاف طويل الأمد للميزانية العامة على مشاريع غير منتجة	تدمير القدرات الإنتاجية، واعتماد كلي على السلاح والريع

الجدول (10): يستعرض المسار الزمني لنشأة الفساد وبنيته في الدولة الليبية

المحور	المرحلة الأولى 1969 -2011	المرحلة الثانية 2011-2014	المرحلة الثالثة 2014- الي الان
طبيعة الفساد	مركزي، تحت إشراف النظام القائم	لا مركزي، مع تعدد مراكز القوة	مأسّس وممأسس ضمن شبكات حكم عائلية وعسكرية
الشخصيات المحورية	النخبة السياسية المقربة من القذافي (مثال: على الدبيبة)	أمراء الحرب المحليون وقادة الميليشيات	عائلتا حفتر والدبيبة كمثالين على الفساد الهيكلي
مؤسسات الرقابة	شكلية وتابعة للسلطة التنفيذية	ضعيفة ومفككة	معطلة أو مخترقة من شبكات الفساد
العلاقة بالسلطة	تابعة للنظام المركزي	متنافسة ومسلحة	قائمة على تحالفات مصالح مع قوى خارجية ومحلية

الجدول (11): يوضح الأشكال البنيوية للفساد في الدولة الليبية المعاصرة

النمط البنيوي	الوصف	الجهة النموذجية
الفساد المؤسسي	استغلال مؤسسات الدولة لتحقيق مصالح خاصة تحت غطاء قانوني	عائلة الدبيبة
الفساد العسكري	السيطرة بالقوة المسلحة على الموارد دون رجوع للمؤسسات	عائلة حفتر
الفساد الشبكي	بناء شبكات منافع محلية وإقليمية عابرة للسيادة	كلا العائلتين
الفساد العابر للحدود	تهريب الأموال إلى الخارج وتكوين ثروات في ملاذات مالية دولية	كلا العائلتين (بأساليب مختلفة)

الجدول (12): يشرح تداعيات الفساد المؤسسي على وظائف الدولة وبنيتها

المحور	التأثير
تقويض بناء الدولة	تحويل المؤسسات العامة لأدوات شخصية، تعطيل الرقابة، وتعميق الانقسام الإداري بين الشرق والغرب
تدمير الاقتصاد	هدر الموارد، تشويه بيئة الأعمال، وتكريس التبعية لعائدات النفط دون تنويع حقيقي
تعميق الانقسام	تغذية الصراع من خلال اقتصاد الحرب، تعزيز الولاءات المناطقية، واستقطاب تدخلات خارجية

يتضح من خلال هذه الجداول أن الفساد في ليبيا قد تحول من مجرد انحراف في أداء بعض المسؤولين إلى بنية حاكمة كاملة لها أذرع سياسية، اقتصادية، عسكرية، وإعلامية. وهذا الفساد أصبح عائقًا وجوديًا أمام قيام دولة حديثة، وهو لا يمكن فصله عن الانقسام السياسي والعسكري القائم.

لذا، **فإن أي مشروع وطني لإنقاذ ليبيا لا بد أن يبدأ من تفكيك بنية الفساد بكل أشكالها، واستعادة مؤسسات الدولة من قبضة المصالح العائلية، سواء كانت بربطة عنق مدنية أو بزي عسكري.**

سادسًا: ردود الفعل المحلية والدولية تجاه الفساد

في بيئة سياسية منقسمة كـ ليبيا، حيث تتداخل المصالح الدولية والإقليمية مع الداخل الليبي، لم تكن ردود الفعل تجاه فساد الطبقة الحاكمة موحدة أو حاسمة. بل كشفت التفاعلات المحلية والدولية عن تفاوت في درجات الضغط والمحاسبة، بل أحيانًا عن تواطؤ وصمت متعمد يخدم مصالح سياسية وأمنية تتجاوز المسألة الأخلاقية أو القانونية.

فـ عائلة الدبيبة استفادت من الغطاء الأممي باعتبارها تمثل حكومة معترف بها دوليًا، فيما **تحصّنت عائلة حفتر** بالدعم العسكري والسياسي من قوى إقليمية، رغم التورط في ملفات موثقة لانتهاكات وفساد.

الجدول (13): يستعرض أبرز جوانب ردود الفعل تجاه فساد العائلتين

نقطة المقارنة	عائلة الدبيبة	عائلة حفتر
التحقيقات الدولية	إدراج على وعبد الحميد الدبيبة ضمن قائمة مسؤولي النظام السابق عام 2012، مع تحقيقات بريطانية في قضايا عقارية	دعاوى أمريكية تتعلق بجرائم حرب، إلى جانب تقارير دورية من فريق خبراء الأمم المتحدة
العقوبات المفروضة	تجميد أصول مؤقت رفع لاحقاً في ظل صفقات سياسية	حكم غيابي بالإعدام من محكمة ليبية، وضغوط دولية متزايدة لفرض عقوبات رسمية
موقف المجتمع المدني	انتقادات متكررة من منظمات مكافحة الفساد حول تضارب المصالح وتزوير المؤهلات	اتهامات بانتهاكات حقوق الإنسان، وتورط في جرائم اختطاف وقتل وتعذيب
الموقف الشعبي	رفض شعبي واسع واحتجاجات على تدني الخدمات العامة وتدهور المعيشة	انقسام شعبي بين مؤيدين في الشرق ومعارضين في الغرب وفي الأوساط الحقوقية
الدعم الخارجي	دعم أممي كجزء من الحكومة المعترف بها رغم تحفظات على الفساد	دعم إقليمي واضح من مصر والإمارات، مع تجاهل أو تبرير للانتهاكات والفساد

تُظهر هذه المقارنة كيف أن ردود الفعل على الفساد في ليبيا ليست مرآةً للعدالة، بل انعكاسًا لموازين القوى المحلية والدولية. فـ الدبيبة، رغم شبهات الفساد المتكررة حوله، لم يُحاسب فعليًا، بل استمر في منصبه تحت مظلة شرعية دولية ركّزت على " الاستقرار السياسي " كأولوية. أما حفتر، فرغم الأحكام القضائية والاتهامات الدولية الخطيرة، فقد حظي بحماية من قبل حلفاء إقليميين يرون فيه حليفًا أمنيًا أكثر من كونه طرفًا سياسيًا محليًا.

أما المجتمع المدني، فرغم محاولاته الحثيثة في كشف الحقائق والمطالبة بالمحاسبة، ظل محدود التأثير في ظل بيئة قمعية، وانقسام سياسي، وتهميش متعمد لدور الرقابة الشعبية. كما أن الموقف الشعبي ظل موزعًا جغرافيًا، يعكس الانقسامات لا التوافق الوطني.

سابعًا: رؤية مستقبلية شاملة لمواجهة الفساد في ليبيا

في ضوء التحليل المفصل لملفات الفساد التي تضرب جذورها في عمق الدولة الليبية، من الضروري الانتقال من مرحلة التشخيص إلى مرحلة بناء استراتيجية وطنية متكاملة لمواجهة الفساد، حيث يشكل الفساد المستشري في محيط عائلتي الدبيبة وحفتر تحديًا وجوديًا أمام بناء دولة قانون ومؤسسات في ليبيا. **ومن خلال تتبع خيوط الفساد المعقدة، تتضح الحاجة إلى خطة عمل دقيقة، وطنية ودولية، تهدف إلى تفكيك شبكات النفوذ المالي والسياسي، واستعادة الأموال المنهوبة، ومحاسبة المتورطين.**

الجدول (14): يستعرض توصيات لمكافحة فساد عائلة الدبيبة

المحور	الإجراءات المقترحة
تمحيص الأصول والتحقيقات المالية	• مراجعة سجلات الشركات والعقارات في البرتغال (2014–2017) وعلى رأسها GFH-SGPS. • طلب تعاون قضائي مع البرتغال لتتبع الحسابات والتحويلات • التحقيق في شركاء الدبيبة المعيّنين بمناصب رسمية لاحقًا
التعاون مع المنظمات الدولية	• الاستفادة من تقارير The Sentry: ،OCCRP ،Aleph. • تحويل نتائج التحقيقات الصحفية إلى أدلة قانونية ضمن ملفات التحقيق الرسمية
التحقيق في قطاع النفط والشراكة مع حفتر	• فتح تحقيق في دور إبراهيم الدبيبة وشركة "أركينو" للنفط • التحقق من العلاقة مع صدام حفتر وتمرّير صفقات من قبل المؤسسة الوطنية للنفط • تتبع تحويلات العائدات النفطية بين الشرق والغرب
مراجعة السجلات القضائية والأصول المجمدة	• إعادة تفعيل مذكرات توقيف وتجميد صادرة منذ 2012 بحق عبد الحميد وعلى الدبيبة • التنسيق مع بريطانيا وكندا والبرتغال لاسترداد الأصول المجمدة أو الكشف عن أصول جديدة

الجدول (15): توصيات لمكافحة فساد عائلة خليفة حفتر

المحور	الإجراءات المقترحة
كشف الأصول الخارجية	• مخاطبة سلطات الإمارات، مصر، تركيا، مالطا، صربيا للكشف عن أملاك عائلة حفتر • تشكيل فرق دولية مشتركة لتتبع الحسابات والعقارات المرتبطة بـ صدام وخالد وبلقاسم حفتر
تحليل تقارير الفساد الدولية	• مراجعة تقارير The Sentry ، فريق خبراء الأمم المتحدة، و OCCRPبشأن التهريب والتمويل • استخدام التقارير كأساس للملاحقة القضائية والعقوبات الدولية
دعم الأجهزة الرقابية في الشرق	• تمكين ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد من العمل في مناطق سيطرة حفتر • التحقيق في اختطاف النواب المختفين قصريا وتوفير حماية أممية لجهات الرقابة
فرض العقوبات الدولية	• المطالبة بإدراج أبناء حفتر (صدام، خالد وبلقاسم) في قوائم العقوبات (ماغنيتسكي أو أوروبية) • إرسال رسالة واضحة بأن الإفلات من العقاب لن يُقبل دوليًا
مراقبة مشاريع الإعمار والشركات	• إخضاع صندوق إعادة الإعمار في بنغازي لرقابة ديوان المحاسبة • متابعة نشاط الشركات الجديدة مثل "أركينو" المرتبطة بالعائلة • فرض الشفافية على العقود العامة ومصادر التمويل
التعاون مع الدول الداعمة	• الضغط على الإمارات ومصر لوقف التمويل لمشروع حفتر • تقديم ملفات فساد موثقة لإحراج هذه الدول وحثها على تغيير موقفها • الدعوة لتطبيق آلية دولية عادلة لتوزيع عائدات النفط

الخاتمة

يمثل الفساد في ليبيا تحديًا وجوديًا لا يهدد فقط مؤسسات الدولة، بل يمس جوهر فكرة الدولة نفسها. فهو لم يعد مجرد انحراف فردي أو تجاوز إداري، بل تحوّل إلى منظومة متكاملة للحكم والإدارة، تتغلغل في جميع المستويات، وتُعيد إنتاج نفسها عبر شبكات معقدة من المصالح المحلية والإقليمية والدولية. لقد كشف استعراض ملفات فساد عائلتي الدبيبة وحفتر أن الفساد في ليبيا ليس عرضًا جانبيًا بل جوهر الممارسة السلطوية، حيث أصبح هدفًا بحد ذاته، وليس وسيلة عرضية لتحقيق مكاسب.

وهذا النمط المستدام من الفساد نجح في تحويل المؤسسات العامة إلى أدوات شخصية، وتقويض أي إمكانية لبناء دولة مدنية تحكمها القوانين والمؤسسات. وخطورة هذا الواقع لا تكمن فقط في حجم الأموال المنهوبة أو المشاريع المعطّلة، بل في قدرته على تعطيل أي مسار إصلاحي حقيقي. فكل محاولة لمحاربة الفساد تواجه مقاومة من شبكات متغلغلة تستفيد من بقائه، ما يجعل أي إصلاح سطحيًا إن لم يكن جذريًا.

وإن مواجهة هذا الفساد تتطلب رؤية شاملة ومقاربة متعددة الأبعاد، تشمل إصلاحات سياسية عميقة، وهيكلة اقتصادية متوازنة، وتمكينًا حقيقيًا للمجتمع المدني، إلى جانب تعاون دولي صارم لا يتهاون مع الجريمة العابرة للحدود. وقبل كل ذلك، تتطلب هذه المواجهة إرادة سياسية صادقة وشجاعة، تعي أن بقاء ليبيا كدولة موحدة، مستقرة، وديمقراطية، مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على تفكيك منظومة الفساد لا التعايش معها.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info